

ماداموا مقيدين بقول امام واحد في الاحكام والمصالح العامة وفي ان ما يحتاجون اليه في امورهم الدينية التي تنطبق على حال هذا العصر موجود في شريعهم متفرقات في كتب المذاهب فيجب استخراجها والعمل به . ونقول أيضاً ان ذلك لا يتوقف على التلخيص الذي يمنعه اكثر العلماء وستوسع في هذا عند ستوح فرصة اخرى ان شاء الله تعالى

ونختم التقرير بكلمة تناء على الشاب المهذب الفاضل محمد علي افندي كامل صاحب مكتبة الترقى ومطبعها الاجل عنايته بطبع ونشر هذين الكتابين ونحوهما من الكتب النفيسة ككتاب ( اسباب و نتائج ) وتطلب هذه الكتب من مكتبة في مصر وثمان ( تحرير المرأة ) ١٠ قروش و ( سر تقدم الانكليز ) ٢٠ قرشاً ويختزل لاسي الكتب وطلاب العلم ١٥ قرشاً في المائة وليس هذا الثمن بكثير على حسن ورقها وجودة طبعها فضلاً عن قانديتها التي تقدر ولا تثنى بمال . فنحث كل قارئ على اقتنائها وتكرار مطالعتها والاعتبار بها

## الاحكام الشرعية

قليل من الحقائق عن تركيا في عهد جلالة السلطان عبد الحميد الثاني

( تابع مالية الدولة )

في سنة ١٨٩١ ابتكر تدير جديد لايزال في معرض البحث اذا تحقق رحي من ورائه خير كثير لمالية الدولة العثمانية ذلك هو تأصيل المبلغ الذي يتوفر مسانحة من تحويل الديون الممتازة وهو ١٤٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي ( تأصيله جملة رأس مال ) ينشأ بهذا المبلغ السنوي قرض قدره ٢٩٠٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي باصدار سهام عثمانية ممتازة بنفس السعر الذي اصدرت به سهام ٢٧ ابريل اعني أربعة في المائة من الربح وواحد في المائة من اجر الاستهلاك تدفع قيمة هذه السهام في أربع وأربعين سنة

لما كان الفرعان من المدين العثماني المشار اليهما بحرفي (ت) و(ث) فيما تقدم مقدرين بقيمة أقل من الفرعين السابقين لهما كانت الهمة موجهة طبعاً لايجاد طريقة استهلاك اضافية لتسديدهما . فلهذا القرض اخذ وكلاء الديون على أنفسهم ان يدفعوا فيما يطلب

منهم سهاماً من هذين الفرعين حرصاً منهم على اخذ السهام الممتازة الجديدة التي قيمتها ٨٠  
وبما كانت تقتضيه سهام النوعين المذكورين في ذلك الوقت من الزمن الذي لم يتغير في رأس  
مال حقيقي قدره ٢٣٢٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي يخرج من ايدي المتعاملين ١١٦٠٠٠٠٠٠  
جنيه انكليزي من الدين العمومي . هذا المبلغ لما كان للحكومة فيه بمقتضى اتفاق ٢٠ ديسمبر  
سنة ١٨٨١ واحد في المائة اعنى ١١٦٠٠٠٠ جنيه انكليزي فستكفي مصلحة الدين بسبب تأصيل  
مبلغ ١٤٥٠٠٠٠ جنيه انكليزي مؤنه المطالبة السنوية بمبلغ ١١٦٠٠٠٠ جنيه انكليزي . هذا العمل  
هو من الاهمية بحيث ان الحكومة العثمانية لا تسرع في القطع باجرائه بل انها لا تجزم به الا بعد  
الاحاطة بجميع وجوهه وتقدير كل الاعتبارات فيه . وقد استفادت السهام التركية ايضاً استفادة  
تذكر من المزايا الناشئة من تحويل السهام الممتازة فبلغ استهلاك هذه السهام من ٥٨ الى  
٧٢ في المائة وحينئذ فالذي كان ينال في الاقتراع ( يانصيب ) على مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ فرنك  
جائزة قدرها ٣٤٨٠٠٠٠ فرنك صار يقبض من الآن فصاعداً جائزة قدرها ٤٢٢٠٠٠ فرنك  
لتنظر الآن في تحويل قرض الدفاع بواسطة تأصيل جزء من الخراج الذي تأخذه الدولة  
من مصر . في سنة ١٨٨٧ كانت حكومة جلالة السلطان اقتكرت في ان تحول القروض  
المختلفة المضمونة بهذا الخراج الذي تدفعه مصر للباب العالي الا انه قد منع من انفاذ ذلك في حينه  
جملة موانع سياسية ومالية ولكن عندما رأت جلالة السلطان انه قد جاء الوقت المناسب لانفاذه  
ضمم عليه في سنة ١٨٩١ وقد توجهت مساعيه الى الآن بالنجاح التام . ان قرض الدفاع الذي  
اصدرت سهامه في سنة ١٨٨٧ وهو آخر القروض المضمونة بالخراج المصري يبلغ ..... ٥٠٠٠٠٠٠  
جنيه انكليزي وربحه خمسة في المائة واجر استهلاكه واحد في المائة . في شهر فبراير سنة  
١٨٩١ نقص اصل هذا القرض بسبب الاستهلاك الى ٤٣١٦٥٢٠ جنيه انكليزي وذلك في  
اتناء المذاكرات الاولى بين الحكومة العثمانية ووكلاء الدائنين . انحط من الدفعة السنوية  
التي يضمها هذا القرض وهي ٢٨٠٦٢٢ جنيه انكليزي بمقتضى الارادة السنية الصادرة  
في ٢٠ مارس سنة ١٨٩٢ الخاصة بتحويل القرض المذكور بمبلغ ١٤٠٣ جنيهات انكليزية  
تققات واجرة عمل (عمولة أو قوميون) ومبلغ ٢٦٥٤٣ من اجل الاستهلاك وبقي بهذا  
النقص من اصل الدفعة ٢٥٢٦٧٦ جنيه انكليزي لتأصيلها فاذا جعل ربحه ٤ في المائة كان

الحاصل رأس مال قدره ٦٣١ ٦٩٣ جنبها انكليزيا فبالثمن الذي اصدرت به تلك السهام وهو ٩٠ كان رأس المال الاسمي هذا يعطي رأس مال حقيقي وقدره ٥٦٨٥٢٣٧ جنباً انكليزيا وقد نقص هذا المبلغ بما سقط منه من أجرة عمل الضمانة (المعمولة) وهي واحد في المائة على رأس المال الاسمي الى مبلغ صاف وهو مبلغ ٥٦٢٢.٦٨ جنبها انكليزيا. من هذا المبلغ استغرق تحويل ما يوجد من سندات قرض الدفاع مبلغ ٤٣١٦٥٣ جنبها انكليزيا وينتج من ذلك للخزينة العمانية ربح صاف قدره ١٣.٥٥٣٨ جنبها انكليزيا وتلك بلا شك نتيجة عظيمة لأحتياج لشرح في تقدير القاري اياها حق قدرها (هاوية)

يدي من اوائل هذا الشهر بالاحتفال بتذكار المولد النبوي الشريف في العباسية قصبت الحيام ورفعت الاعلام كما هو المعتاد في كل عام. ولعمر الحق ان كل ذي مسكة من الدين جدير بأن يقشعر جلده ويقف شعره عند ما يرى او يسمع بأن يقام احتفال باسم الدين. ليكون ذكراً لسيد المرسلين. الذي بعث لتطهير الفساق. وتتميم مكارم الاخلاق وازالة المنكرات والردائل. وأتيان المعروف والتخلي بالفضائل. وتقام فيه (اي الاحتفال) للفسوق كل سوق. وتؤتي فيه جميع أنواع الفجور والعقوق. وما عساه يوجد فيه من عمل ظاهره خير وبر فهو مخالف لسنة الدين واحكام الشريعة ومزوج بالبدع والمنكرات امتزاج الماء بالراح وذلك كالرقص الذي يسمونه ذكراً. ولو ان صاحب الساحة الشيخ محمد توفيق البكري شيخ مشايخ الطرق طلب من الحكومة ازالة ما اخير الرقص والبقاء وحانات الخمر والحشيش لاجبت دعوته ولو امر مشايخ الهلرق باقامة الاذكار على الطريق الموافق للسنة لامتلت امره. ولو عهد الى بعض الافاضل بالقاء الخطب المناسبة للموسم التي يحصل بها التذكار الحقيقي للمولد الشريف لبوا دعوته فترجو من سماحته ان يبدأ في هذه السنة بهذا الاصلاح الذي يشكره له الاسلام ويحفظه التاريخ وبالله التوفيق

ان مولانا السلطان الاعظم ايد الله دولته وانفذ شوكته قد وجه عنايته الشريفة للتعامم الديني فاصدر ارادته بان يتخابر معاهين يرسلون الى الولايات لهذا العمل الشريف وعسى ان يكون للمدارس الاميرية من هذه العناية اجلها فتمها أحق بها وأهلها